بسم الله الرحمن الرحيم

Permanent Mission of the
UNITED ARAB EMIRATES
to the United Nations
New York

البعثة الدائمة
لدولة الامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

معالي راشد عبدالله النعيمي

وزير الخارجية
رئيس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة

امام الجمعية العامة للأمم المتحدة

المناقشة العامة

الدورة التاسعة والخمسون

نيويورك- 22 سبتمبر 2004

3 Dag Hammarskjold Plaza ♦ 305 East 47th Street, 7th Floor ♦ New York, NY 10017 ♦ Tel (212) 371-0480 ♦ Fax (212) 371-4923

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

يطيب لي، باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم وإلى بلدكم الصديق، جمهورية الغابون، بأخلص التهاني على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، ونحن على ثقة بأن خبراتكم السياسية ستمكنكم من التعامل مع المسائل الدولية والإقليمية المعروضة على جدول أعمالنا بإقتدار، متمنيين لكم كل التوفيق والنجاح.

كما ولا يفوتني بهذه المناسبة بأن أشيد بسلفكم السيد جوليان روبرت هانت على ما تحلى به من مهارة وحكمة في إدارة أعمال الدورة المنصرمة، وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر الأمين العام السيد كوفي عنان على الجهود المتميزة والدؤوبة التي يبذلها من أجل تعزيز دور المنظمة الدولية، ولا سيما في تسوية الصراعات والأزمات السياسية والإقتصادية التي مازالت تعصف بعالمنا.

السيد الرئيس

رغم أن إنجازات القرن الماضي قد عكست بنتائجها الإيجابية بإتجاه تعزيز مبادئ الإنفتاح والحرية والعولمة، إلا أن الأحداث التي صاحبتها وخصوصا في السنوات القليلة الماضية ، كتفاقم بؤر الصراعات والعنف في العالم، وموجات الارهاب وإنتهاكات حقوق الإنسان ، حرمت الشعوب من الإستفادة من معظم هذه الإنجازات. فبدلا من أن يركز العالم جهوده لايجاد الحلول الناجحة لمشاكل الفقر وإنتشار الأوبئة وتطوير آليات التنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ، وتعزيز أواصر العلاقات الدولية تماشيا مع إعلان الألفية، باتت تنحصر أغلب هذه الجهود في البحث عن المزيد من التدابير لمواجهة هذه التهديدات الخطيرة التي أضعفت هياكل بناء السلام والأمن الدوليين.

لقد اثبتت التجارب الماضية أن المبادرات والحلول الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف والقائمة على أسس الشراكة ومبادىء العدالة والشفافية والمساواة بين الشعوب والدول، هي الكفيل الأفضل لإحتواء التحديات العالمية، ولذا فإننا على قناعة بأن إجراء الإصلاحات اللازمه في هياكل تنظيم العلاقات الدولية القائمة وفي مقدمتها منظومة الأمم المتحدة، هي مسألة ذات أولوية لا بد من تحقيقها لتمكين أجهزتها الرئيسية المتمثلة في مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس

الإقتصادي والإجتماعي من تنشيط أعمالها والإضطلاع بمسؤولياتها المناطه بها في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس

أن التزام جميع الدول والحكومات بمسؤولياتها وفق أحكام ومبادئ القانون الدولي ، تعد مسألة رئيسية لا غنى عنها لضمان نفاذ سياده القانون وتجنب نشوء الأزمات الأمنية والإقتصادية والبيئية المحتملة، ومن هنا جاء حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على الوفاء بجميع إلتزاماتها كعضو في الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المعززة لعلاقات حسن الجوار والصداقة والتعاون الأمني والإقتصادي بين الدول ، وإحترام السيادة والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

إننا وإذ نؤمن بمبدأ اللجوء إلى أساليب الحوار والتفاوض السلمي أو الإحتكام القانوني لتسوية الخلافات والنزاعات بين الدول، حرصنا دوما على إنتهاج سياسة سلمية ثابتة لإيجاد حل لقضية إحتلال جمهورية إيران الاسلامية لجزرنا الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، في وقت يدرك فيه المجتمع الدولي، الحيثيات القانونية والتاريخية والسياسية المتصلة بجوانب هذه القضية، ولا تُخفى عليه المبادرات والإتصالات والجهود الدؤوبة التي تواصل بلادي بذلها، على جميع الأصعدة، من أجل إيجاد حل سلمي لهذه القضية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة وإذ تنتابها الحيرة إزاء موقف إيران في عدم استجابتها لمبادراتها السلمية المتكررة، وللمساعي الأخرى التي بذلتها دول مجلس التعاون الخليجي من أجل ايجاد الحل السلمي لهذ القضية الهامة، فإنها تدعو المجتمع الدولي الى حث ايران على توضيح نواياها تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة والدخول غير المشروط في مفاوضات ثنائية جادة تكفل اعادة الجزر الثلاث المحتلة وجرفها القاري وأجوائها الإقليمية والمنطقة الإقتصادية الخالصة لها الى السيادة الكاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها جزء لايتجزأ من سيادتها الوطنية ووحدة أراضيها، او حثها على القبول بمبدأ اللجوء الى محكمة العدل الدولية.

السيد الرئيس

إن التطورات الأمنية المؤسفة التي تشهدها منطقة الخليج العربي مازالت تشكل التحدي الأكبر الذي يواجهه المجتمع الدولي، نظرا لحساسية هذه المنطقة، وظهور أشكال جديده من

التهديدات التي تشكل خطورة مثل أعمال الإرهاب والخطف والقتل المتعمد التي استهدفت المئات من الأبرياء في مناطق متفرقة في الأراضي العراقية وغيرها. وعليه فإننا وإذ نعبر عن استنكارنا لكافة أعمال العنف الدائرة في العراق والتي من شأنها إذا لم يتم إحتوائها أن تزيد من حالة التوتر الأمني وعدم الاستقرار في دول المنطقة والعالم ككل، نعلن تأييدنا للمساعي المشروعة التي يبذلها الشعب العراقي وحكومته الإنتقالية الحالية من أجل إستكمال ترتيبات عملية الانتقال السلمي للسلطة في وطنه وممارسه حقه غير القابل للتصرف في تقرير مستقبله السياسي وإدارة شؤونه، والتحكم في جميع موارده وثرواته الطبيعية وإعادة بناء مؤسساته وصيانة الأمن على حدوده في أسرع وقت ممكن، كما وإننا وإذ نؤكد على مواصلة مساهماتنا ودعمنا للجهود والمساعي الدولية والإقليمية الرامية إلى مساعدته على إعادة إعمار مؤسساته المدمرة، فإننا نعلق أهمية قصوى على وحده الشعب العراقي وتضامنه ولا سيما في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة التي يمر بها العراق، وبما يساهم بفتح صفحة جديدة من تاريخه يسودها الأمن الاستقرار وعلاقات حسن الجوار والتعاون مع دول المنطقة والعالم أجمع.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة وإذ تجدد إستنكارها وإدانتها لكافة اعمال الإرهاب في منطقة الخليج العربي، وبالذات ما تعرضت له بعض المجمعات السكنية في المملكة العربية السعودية الشقيقة وغيرها من المناطق المجاورة من عمليات ارهابية بشعة، تعلن عن تضامنها الكامل مع الجهود المتواصلة والتدابير التي إتخذتها تلك الدول لمكافحة هذه الأعمال المرفوضة، بما فيها ما تقوم به حكومة المملكة العربية السعودية من جهود لإحباط المحاولات الإرهابية الإجرامية على اراضيها.

السيد الرئيس

إن دولة الامارات العربية المتحدة وإذ تؤمن بأن تسوية قضية الشرق الأوسط لا يمكن أن تتم بمجرد فرض أمر واقع الإحتلال والإستيطان والحصار على الشعب الفلسطيني الذي يواجه حاليا أكبر أزمة إنسانية من جراء سياسات القتل المتعمد والدمار والتجويع والإعتقال الجماعي التعسفي، تؤكد على أن إستمرار العدوان الإسرائيلي سيؤدي حتما إلى تفاقم العنف وتفجير الوضع الأمني ليس في الأراضي التي تحتلها فحسب وإنما في المنطقة برمتها، ولذا فإننا نُذكر بالمسؤولية التاريخية والسياسية والقانونية التي تقع على عاتق الأمم المتحدة واللجنة الرباعية المعنية بتسوية القضية الفلسطينية، في إلزام إسرائيل القوة القائمة بالإحتلال على الإمتثال غير المشروط لخارطة الطريق وجملة القرارات الدولية ذات الصلة، وبالخصوص قراري محكمة العدل الدولية والجمعية العامة

الداعيان إلى تفكيك وإزالة جدار الفصل العنصري الذي تواصل تشييده في الضفة الغربية بإعتباره باطل وغير قانوني، كما ونؤكد أيضا على أن إرساء الأمن الدائم والسلام العادل والشامل في المنطقة بات مرهونا بقدرة المجتمع الدولي على وقف التعنت الإسرائيلي وإحياء عملية السلام، وتحقيق إنسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلتها منذ عام 1967، بما فيها مدينة القدس الشرقية والجولان السوري ومنطقة شبعا، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف عملا بالقرارات الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام، كما وفي هذا السياق أيضا لا يفوتنا بأن نؤكد على ضرورة إحترام إرادة الشعب اللبناني وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

السيد الرئيس

إن تحقيق التوازن الأمني الإقليمي في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي مسألة ذات اولوية هامة وتستدعي إنتهاج سياسة شاملة غير تمييزية من تدابير بناء الثقة، تكفل إزالة جميع منظومات اسلحة الدمار الشامل القائمة من أجل تعزيز نظام عدم الانتشار عالمياً. وعليه فإننا وإذ نتطلع إلى تفعيل نتائج الزيارة الأخيرة التي قام بها مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى بعض دول المنطقة من أجل إقناع حكوماتها بالتخلي عن ترساناتها النووية المهددة للدول المجاورة، نجدد دعوتنا للمجتمع الدولي لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحمل الحكومة الإسرائيلية على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة، تمهيدا لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

السيد الرئيس

تشير تقارير الأمين العام المعنية بالحالة الإقتصادية والإجتماعية في العالم، إلى أن بليون إنسان في العالم مازالوا يفتقدون لأبسط متطلبات الغذاء والمياه الصالحة للشرب وفرص العمل والتعليم والسكن الملائم والرعاية الصحية والإجتماعية، وإن دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تحرص دوما على تقديم كافة المساعدات التنموية والغوثية إلى العديد من بلدان العالم، تعتبر إحتواء هذه التحديات هي مسؤولية دولية مشتركة تقتضي الوفاء بإلتزامات وتعهدات مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة، وتمويل التنمية، ولا سيما تلك المتعلقة بتعزيز المساعدات المقدمة للدول النامية، وإعادة جدولة ديونها الخارجية وتخفيف الشروط التعجيزية المفروضة على تجارتها الخارجية ومساعيها الأخرى الرامية إلى إستقطاب الإستثمارات ورأس المال الأجنبي والإستفادة من

التكنولوجيات المتقدمة للأغراض السلمية لتمكين شعوبها من تقاسم منافع العولمة على قدم المساواة مع الشعوب المتقدمة.

كما إننا وإذ نرحب بالجهود المبذولة حاليا لإنشاء صندوق للتضامن العالمي لمكافحة الفقر بحلول عام 2015 ، نؤكد على أن إحتواء الآثار السلبية الناجمة عن الأزمات المالية والإقتصادية المتكررة، وتحقيق الثبات في تدفق المساعدات واستقرار أسواق السلع الأساسية، يتطلب تعزيز المفاوضات والتعاون والتنسيق بين دول الشمال والجنوب والمنظمات الإقليمية والدولية، فضلا عن إعادة صياغة السياسات والإختيارات المتعلقة بالعولمة وتحرير التجارة والاقتصاد العالميين من منظور إنمائي، بحيث يُراعي فيها مشاغل وإحتياجات البلدان النامية والصغيرة، وحقها في التنمية والمشاركة بإتخاذ القرارات الدولية، وبما يكفل إنقاذ اقتصادياتها من الركود والتهميش وتنفيذ برامجها الوطنية الرامية إلى تنويع إنتاجها القومي وبناء قدراتها البشرية، وتخفيف معاناة شعوبها من البطالة والفقر والأمراض.

السيد الرئيس،

في الختام ، نأمل بأن تصل مداولاتنا حول بنود جدول أعمال هذه الدورة إلى نتائج إيجابية تعزز من إدراكنا لقضايانا المصيرية، وجهودنا المشتركة الرامية إلى إيجاد عالم متنامي، قائم على مبادئ سيادة القانون والعدالة ، يسوده التسامح والرفاهية والتقدم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.